A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/35/5
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 25 فبراير 2016

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الخامسة والثلاثون
جنيف، من 25 إلى 27 أبريل 2016

مستجدات عن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

وثيقة من إعداد الأمانة

1. في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (اللجنة)، قال الرئيس إن اللجنة أحاطت علماً بالوثيقة SCT/34/4 (مستجدات عن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول) وإنه طُلب من الأمانة إبلاغ الدول الأعضاء بالتطورات المستقبلية في نظام أسماء الحقول (انظر الفقرة 129 من الوثيقة SCT/34/8 Prov). وبناء على ذلك، أعدت الأمانة هذه الوثيقة التي تورد المستجدات المطلوبة.

أولاً. إدارة قضايا أسماء الحقول

ألف. السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول

2. يطرح نظام أسماء الحقول عدداً من التحديات بشأن حماية الملكية الفكرية يقتضي اتباع نهج دولي نظراً إلى الطبيعة العالمية للإنترنت. وقد دأبت الويبو على مواجهة هذه التحديات منذ عام 1998 بوضع حلول محددة، ولا سيما في مشروعيها الأول[1] والثاني[2] بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. ومن خلال مركز التحكيم والوساطة (المركز) توفر الويبو لمالكي العلامات التجارية آلية دولية فعالة للانتصاف ممن يعمد إلى تسجيل أسماء حقول تتطابق وحقوقهم في العلامات التجارية والانتفاع بهذه الأسماء عن سوء نية. وقد اعتمدت شركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة (الآيكان) السياسة الموحدة لتسوية

[1] انظر إدارة الأسماء والعناوين على الإنترنت: قضايا الملكية الفكرية – التقرير الختامي لعملية الويبو الأولى في مجال أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 439 المتاح على الموقع التالي: http://www.wipo.int/amc/en/processes/process1/report.

[2] الإقرار بالحقوق والانتفاع بالأسماء بناء على نظام أسماء الحقول على الإنترنت – تقرير مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 843 المتاح على الموقع التالي: http://www.wipo.int/amc/en/processes/process2/report.

المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت (السياسة الموحدة)، التي تعدُّ الآلية الرئيسية التي يديرها المركز، بناء على توصيات الويبو في إطار مشروعها الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت.

3. وتقتصر السياسة الموحدة على قضايا واضحة تتعلق بتسجيل أسماء الحقول والانتفاع بها عن سوء نية وبصفة تعسفية، وتحظى بشعبية كبيرة لدى مالكي العلامات التجارية.[3] ومنذ ديسمبر 1999، أشرف المركز على أكثر من 500 33 قضية مستندة إلى السياسة الموحدة.[4] وأودع مالكو العلامات التجارية، في عام 2015، 754 2 شكوى لدى المركز في إطار السياسة الموحدة، مما يُعد زيادة بنسبة أربعة ونصف بالمئة مقارنة بالمستوى المُسجل في عام 2014. وفي فبراير 2016، تجاوز إجمالي عدد قضايا أسماء الحقول المتنازع عليها المرفوعة إلى الويبو في إطار السياسة الموحدة 000 62 قضية.

4. وخلال عام 2015، استعانت جهاتٌ شتّى من أفراد وشركات ومؤسسات بإجراءات مركز الويبو لتسوية المنازعات. وكانت القطاعات الخمسة الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات المتظلّمة هي الأزياء والأعمال المصرفية والمالية، والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، والبيع بالتجزئة، والبيوتكنولوجيا والأدوية. وإن الإيداعات المتعلقة بالموضة والعلامات الفاخرة تشمل بوجه خاص القضايا التي يرفعها مالكو العلامات ويدَّعون فيها تزوير علامتهم عن طريق صفحات الإنترنت المتاحة في إطار اسم الحقل المتنازع عليه. ويدل ذلك على النطاق العالمي لآلية تسوية المنازعات حيث بلغ عدد الأطراف التي رفعت دعاوى إلى الويبو في إطار السياسة الموحدة 177 بلداً في عام 2015. وفيما يتعلق بلغة اتفاق تسجيل اسم الحقل المعني، فقد بلغ عدد اللغات المستخدمة في الإجراءات القائمة على السياسة الموحدة للويبو 21 لغة مختلفة[5] حتى الآن.

5. وتُنشر جميع قرارات وسطاء الويبو ومحكميها في قضايا السياسة الموحدة على موقع المركز الإلكتروني. ويقدم المركز استعراضاً شبكياً فريداً للتوجهات العامة في القرارات بشأن القضايا المهمة عبر استعراض آراء وسطاء الويبو ومحكميها في مسائل مختارة في سياق السياسة الموحدة، الطبعة الثانية (استعراض الويبو 2.0). وإن هذه الأداة المستخدمة عالمياً، والتي تنتقي آلاف القضايا التي تناولها المركز وفقاً للسياسة الموحدة، قد وُضعت اعترافاً بالحاجة إلى تحديد وتعزيز أوجه الاتساق بين قرارات الويبو في القضايا المرفوعة في إطار السياسة الموحدة[6]. ولتيسير الاطلاع على هذه القرارات وفق موضوعها، يقدم المركز أيضاً فهرساً قانونياً مستخدماً على نطاق واسع للبحث الإلكتروني عن قرارات الويبو في إطار السياسة الموحدة[7]. وتتيح الويبو تلك المصادر عالمياً بالمجان.

6. ونظراً إلى الدور التأسيسي للويبو في السياسة الموحدة، يرصد المركز مستجدات نظام أسماء الحقول بغية تكييف موارده وممارساته[8]. وينظم المركز بانتظام حلقات عمل بشأن تسوية المنازعات على أسماء الحقول تقدم مستجدات عن السوابق والممارسات لفائدة الأطراف المعنية[9]، كما ينظم اجتماعات لمحكميه ووسطائه في مجال أسماء الحقول.

---

[3] لا تمنع السياسة الموحدة أي طرف من رفع النزاع إلى محكمة مختصة؛ ومع ذلك تبين أن عدداً قليلاً جداً من القضايا المنظورة في إطار تلك السياسة قد أحيل أيضاً إلى المحاكم الوطنية. انظر مختارات من قضايا المحاكم المتعلقة بالسياسة الموحدة على الموقع التالي: http://www.wipo.int/amc/en/domains/challenged.

[4] يتيح المركز على صفحات موقعه الإلكتروني إحصاءات آنية بغية مساعدة الأطراف في قضايا الويبو في إطار السياسة الموحدة والوسطاء ووكلاء العلامات التجارية ومسجلي أسماء الحقول وواضعي السياسات في مجال أسماء الحقول ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية. وتشمل الإحصاءات المتاحة العديد من الفئات مثل "مجال عمل المدّعين" أو "نوعية حروف اسم الحقل" أو "القرارات الخمسة والعشرون الأكثر ذكراً في الشكاوى". انظر http://www.wipo.int/amc/en/domains/statistics.

[5] بالترتيب الأبجدي الإنكليزي: الصينية والتشيكية والدانمركية والهولندية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والعبرية والإيطالية واليابانية والكورية والنرويجية والبولندية والبرتغالية والرومانية والروسية والسلوفاكية والإسبانية والسويدية والتركية والفيتنامية.

[6] هذا الاستعراض متاح على الموقع التالي: http://www.wipo.int/amc/en/domains/search/overview2.0.

[7] هذا المورد المهني متاح على الموقع التالي: http://www.wipo.int/cgi-bin/domains/search/legalindex.

[8] انظر مثلاً الفقرات 14 إلى 16 من الوثيقة WO/GA/41/17 Rev.2.

[9] ترد جميع حلقات العمل والفعاليات الأخرى التي ينظمها المركز على الموقع التالي: http://www.wipo.int/amc/en/events.

باء. الحقول العليا المكونة من رموز بلدان

7. يقتصر التطبيق الإلزامي للسياسة الموحدة على الأسماء المسجلة في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة مثل ".com" والحقول العليا المكونة من أسماء عامة المستحدثة مؤخراً، إلا أن مركز الويبو يساعد أيضاً العديد من مكاتب تسجيل الأسماء في الحقول العليا المكونة من رموز بلدان على صياغة شروط التسجيل وإجراءات تسوية المنازعات بما يتماشى مع أفضل الممارسات في مجال إدارة السجلات وحماية الملكية الفكرية. وتتبع هذه الإجراءات غالباً نموذج السياسة الموحدة لكنها قد تراعي الظروف والاحتياجات الخاصة بكل حقل من الحقول العليا المكونة من رموز بلدان. ويقدم المركز الآن خدماته في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول إلى 71 مكتباً لتسجيل الحقول العليا المكونة من رموز بلدان والتي أضيف إليها مؤخراً ".GQ" (غينيا الاستوائية)[10].

ثانياً. المستجدات المتصلة بالسياسة الموحدة في نظام أسماء الحقول

8. طرأ على الآيكان عدد من التطورات السياسية تتيح فرصاً لمالكي حقوق الملكية الفكرية وللمنتفعين بها وتطرح أمامهم تحديات. ومن أهم هذه التطورات اعتماد الآيكان ما يبلغ 400 1 اسم حقل جديد مكون من أسماء عامة. ويمكن لأسماء الحقول هذه أن تكون ذات طبيعة "مفتوحة" (تشبه com.) أو أن تتخذ خصائص محددة أو مقيدة بقدر أكبر كأن تتخذ شكل [علامة] أو [مدينة] أو [مجتمع] أو [ثقافة] أو [صناعة] أو [لغة]. ويتعلق تطور آخر بالشواغل المرتبطة باستحداث أسماء حقول عليا مدوَّلة. ويطرح عزم الآيكان على توسيع نطاق أسماء الحقول العليا المدوَّلة أيضاً مسائل تتعلق بحماية الحقوق في إطار مشروع الويبو الثاني الخاص بأسماء الحقول على الإنترنت.

ألف. حقول عليا جديدة مكوَّنة من أسماء عامة

9. اعتمدت الآيكان رسمياً تنفيذ برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة في يونيو 2011[11]. وقد نُشرت معلومات في "دليل مودع طلب التسجيل" الخاص بالآيكان والذي عُدل عدة مرات[12]. وفي أكتوبر 2013، مُنحت أول مجموعة من الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة في جذر الإنترنت، ومُنح 900 حقل إضافي بحلول فبراير 2016. ويبدو أن مجموع هذه الحقول استقطب أكثر من 14 مليون تسجيل في الدرجة الثانية.[13]

10. وأسفرت مجموعة من لجان الآيكان ومساراتها الخاصة بالحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة عن عدد من الآليات الجديدة لحماية الحقوق.[14] وفيما يلي وصف مستفيض لتلك الآليات التي كيفتها واعتمدتها الآيكان فيما يتعلق بآليات حماية الحقوق من الدرجة الأولى والدرجة الثانية على التوالي.

"1" آليات حماية الحقوق من الدرجة الأولى

- إجراءات تسوية المنازعات قبل منح أسماء الحقول العليا

11. تتيح هذه الآلية لمالكي العلامات التجارية إيداع اعتراضات قائمة على الحقوق القانونية على طلبات الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة من الدرجة الأولى وفقاً لبعض المعايير الموضوعية.[15] وساعد المركز الآيكان على وضع هذه

---

[10] القائمة الكاملة لأسماء الحقول المذكورة التي احتفظت بالمركز على أنه جهة تقديم خدمات لتسوية المنازعات بشأن أسماء الحقول متاحة على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.wipo.int/amc/en/domains/cctld.

[11] انظر http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-20jun11-en.htm. وللاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية بما فيها المراجع، انظر الوثيقة WO/GA/39/10 وتحديداً الفقرة 14.

[12] "دليل مودع طلب التسجيل" متاح على الموقع التالي: http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb.

[13] ترد قائمة الحقول العليا الممنوحة على الموقع التالي: http://newgtlds.icann.org/en/program-status/delegated-strings.

[14] لمزيد من المعلومات الأساسية بما فيها المراجع، انظر الوثيقة WO/GA/39/10 وتحديدا الفقرات 23 إلى 30. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الآيكان قد سارعت إلى رفض اقتراح لفريق معني بتوصيات التنفيذ بشأن "قائمة بالعلامات المحمية عالمياً".

المعايير الموضوعية لإجراء الاعتراض القائم على الحقوق القانونية استناداً إلى "توصية الويبو المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية العلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الصناعية في الإشارات على الإنترنت"[16].

12. وعيَّنت الآيكان المركز باعتباره المورد الحصري لخدمات تسوية المنازعات الخاصة بالاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية،[17] وتلقى هذا المركز 69 اعتراضاً قائماً على الحقوق القانونية يستوفي الشروط، واستكمل معالجة مسائل هذه الاعتراضات في سبتمبر 2013.[18] وترد جميع قرارات وسطاء الويبو ومحكميها على موقع المركز على الإنترنت[19] الذي نُشر عليه أيضاً تقرير عن إجراءات الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية.[20]

- إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول العليا

13. في بداية عام 2009، أرسل مركز الويبو إلى الآيكان اقتراحاً موضوعياً ملموساً لاعتماد خيار إداري دائم يتيح إيداع الشكاوى على مكتب تسجيل معتمَد للحقول العليا المكوَّنة من أسماء عامة يُزعم أن تشغيله أو استخدامه الفعلي لسجله يتسبب في انتهاك العلامات التجارية أو يُسهم في ذلك إسهاماً مادياً.[21] وكان الهدف من الاقتراح هو تقديم مساعدة موحدة إلى الآيكان من أجل التزامها بمراقبة الامتثال وتزويدها ببديل إداري للتقاضي أمام المحاكم وتشجيع الجهات الفاعلة المعنية على التحلي بسلوك مسؤول بما يشمل توفير الحصانات الملائمة.[22]

14. وبعد عدة مسارات ومشاورات للجان الآيكان مع المسؤولين عن التسجيل، تظل جدوى إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول العليا بالصيغة التي اعتمدتها الآيكان غير أكيدة، ولا سيما نظراً إلى إضافة مجموعة إجراءات متداخلة

---

[15] أسباب الاعتراضات الأخرى التي أقرّتها الآيكان هي: "الاعتراضات القائمة على اللبس في التسلسل" و"اعتراضات الجماعات" و"الاعتراضات القائمة على مبدأ مراعاة حدود المصالح العامة"). ويحتوي دليل مودع طلب التسجيل أيضاً على عدد من الإجراءات الأخرى التي يجوز أن تضعها الحكومات لفائدتها تبعاً لإعلان الآيكان الخاص بالطلبات بشأن الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة. وتحديداً القسم 4.2.1.1 الذي ينص على "الإنذار المبكر للجنة الاستشارية الحكومية للآيكان" والقسم 7.2.1.1 الذي ينص على "تلقي مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية للآيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة" لكي ينظر فيها مجلس الآيكان.

[16] كما اعتمدتها الجمعية العامة للويبو في سبتمبر 2011. انظر http://www.wipo.int/about ip/en/development_iplaw/pub845-toc.htm.

[17] انظر القسم 2.3 من دليل مودع طلب التسجيل الخاص بالآيكان على الموقع الإلكتروني التالي:
http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/objection-procedures-04jun12-en.pdf.

[18] انظر نظام الويبو بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة وجدول الرسوم والتكاليف بالتوالي على الموقعين التاليين: http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipolrorules.pdf و http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/fees/؛ وانظر قضايا الويبو المسجلة في مجال الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية على الموقع التالي: http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/cases.

[19] انظر http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/cases.

[20] يشير تقرير الويبو إلى أن الغالبية العظمى من تلك الاعتراضات أودعت ضد الطلبات الخاصة بسلسلة الحروف ذات المعنى الوصفي أو القاموسي للحقول العليا المكوَّنة من أسماء عامة. وقد خلص كثير من وسطاء الويبو ومحكميها إلى أنه في الحالات التي يكون قد اعتمد فيها مالك علامة مصطلحاً عاماً من مصطلحات القاموس كعلامة تجارية، فإن طلب حقل عال مكوَّن من اسم عام لغرض الاستفادة من المعنى العام لذلك المصطلح لا يُعتبر، في حد ذاته، انتهاكاً لمعايير تسوية المنازعات فيما يخص الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية. وفي بعض الحالات تناول وسطاء الويبو ومحكموها تسجيلات العلامات التجارية التي اكتُسبت أساساً لأغراض دعم طلب الحصول على حقل عال جديد مكوَّن من اسم عام و/أو اعتراض قائم على الحقوق القانونية، دون إثبات استخدام قليل لتلك العلامات أو أي استخدام لها في السابق. انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.wipo.int/amc/en/docs/lroreport.pdf.

[21] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann130309.pdf.

[22] نظراً إلى التقارب الملاحظ بين أدوار مكاتب التسجيل وأمناء التسجيل وأصحاب التسجيلات في إطار نظام أسماء الحقول، أوصى مركز الويبو أيضاً بأن تنظر الآيكان في توسيع نطاق إجراءات تسوية المنازعات بعد المنح لكي تنسحب أيضاً على سلوك أمناء التسجيل في مكاتب التسجيل (انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann260310rap.pdf على سبيل المثال) ومع مراعاة الخبرات التي اكتسبها المركز استناداً إلى السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول وقرار الآيكان بإتاحة المشاركة في الملكية بين مكاتب التسجيل وأمناء التسجيل (انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-05nov10-en.htm).

ومسائل تتعلق بالنطاق الموضوعي المقصود من هذه الآلية. وفي ضوء المصالح السياسية المعنية، اتفق مركز الويبو في عام 2013 مع الآيكان على أن يصبح مورداً لإجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول فيما يتعلق بالعلامات التجارية.[23]

"2" آليات حماية الحقوق من الدرجة الثانية

- مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية

15. يشمل برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة الخاص بالآيكان "مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية" باعتباره مستودعاً مركزياً للبيانات الأصلية عن العلامات التجارية التي يمكن استخدامها أساساً لتقديم الطلبات بموجب آليات حماية الحقوق في الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة.[24] وعقّب المركز بأنه ينبغي لأي مركز من مراكز تبادل المعلومات من هذا النوع ألا يثقل كاهل أصحاب الحقوق على نحو غير مُنصِف عند معالجة تسجيلات العلامات التجارية الممنوحة بصفة مشروعة بواسطة أنظمة الفحص والتسجيل كما هي مطبقة في أنظمة قضائية عالمية عديدة، وأنه يمكن، عند الاقتضاء، التفكير في تدابير عملية لتحديد أي ادعاءات بمطالبة غير ملائمة بالحقوق في سياقات محددة. وضم مركز تبادل المعلومات أكثر من 000 40 مدخل في ديسمبر 2015.[25]

- الإجراء الموحد للوقف السريع

16. على الرغم من بقاء السياسة الموحدة متاحة كأداة مجدية لتسوية منازعات الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة والمتعلقة بنقل اسم حقل متنازع عليه إلى صاحب العلامة التجارية، فقد استحدثت الآيكان ما يقصد به أن يكون آلية من الدرجة الثانية لحماية الحقوق تكون أخف وقعاً في الحالات المعنية.[26]

17. ورغم أن النظام الموحد للوقف السريع نشأ عن سلسلة من مسارات الآيكان ولجانها، فإنه لا يزال يثير عدداً من التساؤلات، منها علاقته بالسياسة الموحدة لتسوية المنازعات.[27]
وقد دعت الآيكان إلى أن يتقدم المقدمون المحتملون لخدمات الإجراء الموحد للوقف السريع بعطاءاتهم، وبعد دراسة متأنية

[23] لم ترفع بعد أية قضية في إطار هذه الآلية.

[24] يتيح مركز تبادل المعلومات إدراج الكلمات الدالة على العلامات المسجلة والكلمات الدالة على العلامات والمحمية بنظام أو معاهدة أو مثبتة بقرار محكمة وأيضاً "علامات أخرى تعتبر ملكية فكرية" (ولم تحدد هذه العلامات). وفيما يتعلق بآليات حماية الحقوق التي تستخدم بيانات مركز تبادل المعلومات، فإن توفر خدمات "Sunrise" (أي فرصة لمالك العلامة التجارية لكي يكون له السبق في تسجيل رابط صحيح لعلامته اسماً لحقله مقابل دفع رسم على ذلك) يقتصر على تلك العلامات التجارية التي يمكن إثبات استخدامها الجاري. وسواء ثبت دليل الاستخدام الجاري للعلامات التجارية أو لم يثبت، سيظل أيضاً مالكو العلامات التجارية مؤهلين للمشاركة في خدمة "المطالب" المحددة بوقت معين (أي إشعار مسجل اسم الحقل المحتمل بوجود حق متنازع عليه في العلامة التجارية، وإشعار مالك العلامة التجارية المعني (أو الملاك المعنيين) في حالة استمرار المسجِّل رغم ذلك في إجراءات تسجيل اسم الحقل). وحددت الآيكان مدة إتاحة خدمة المطالب بأجل أقصاه 90 يوماً من فتح أحد الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة لتسجيل الجمهور العام، ولكن يتسنى لمستخدمي مركز تبادل المعلومات اختيار تلقي إشعارات مدى الحياة. وينطبق مبدأ إثبات استخدام العلامات التجارية اللازم لخدمات "Sunrise" المبكرة كذلك على التمسك بالعلامات التجارية باعتبارها أساساً لتقديم تظلم في إطار "الإجراء الموحد للوقف السريع" الخاص بآليات حماية الحقوق المبيّن أدناه.

[25] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.trademark-clearinghouse.com/content/stats-0.

[26] أبلغ المركز الآيكان في أبريل 2009 بمشروع مناقشة بشأن "آلية للوقف السريع (لأسماء الحقول)" (انظر http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann030409.pdf) وقدم اقتراحات لاحقة لآلية معممة استناداً إلى هذا النموذج في اجتماعي الآيكان (انظر http://prague44.icann.org/node/31773 و http://toronto45.icann.org/node/34325). وقد راعت هذه الاقتراحات ضرورة إقامة توازن بين حماية حقوق العلامات التجارية التي يقر بها القانون والمصالح العملية للمسؤولين عن مكاتب التسجيل حسني النية للحد من أعبائهم التشغيلية والتطلعات المشروعة لأصحاب أسماء الحقول المسجلة عن حسن نية.

[27] ترد، من بين أمور أخرى، قائمة مفصلة بهذه المسائل في الخطاب الذي أرسله مركز الويبو إلى الآيكان بتاريخ 2 ديسمبر 2010 والمنشور على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann021210.pdf.

لنموذج الآيكان الخاص بالإجراء الموحد للوقف السريع وما يتصل به من موارد، أصبح من الواضح أن المركز ليس في وضع يسمح له بالتقدم بأي عطاء.[28] وما زال المركز يرصد التطورات عن كثب.

باء. مراجعة الآيكان المرتقبة للسياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت التي استهلتها الويبو

18. إن السياسة الموحدة إذ تتكيف مع التطور المتواصل لنظام أسماء الحقول، باتت توفر بديلاً فعلياً للمقاضاة أمام المحاكم لأصحاب العلامات التجارية وأصحاب تسجيلات أسماء الحقول والمسؤولين عن التسجيل. ولكن عقب مناقشات رأت فيها الغالبية العظمى من المشاركين أن ضرر مراجعة الآيكان، باعتبارها هيئة قائمة أساساً على خدمات التسجيل، للسياسة الموحدة سيكون أكثر من نفعها،[29] اتخذت المنظمة الداعمة للأسماء العامة التابعة للآيكان قراراً بمراجعة السياسة الموحدة، بعد إطلاق أسماء حقول عامة جديدة. وصدر تقرير الآيكان الأولي بشأن هذا الموضوع في أكتوبر 2015 جاء فيه وصف عدد من المسائل الجوهرية والإجرائية المعقدة[30]. وفي هذا الصدد قدّم مركز بعض الملاحظات التي أبرزت النجاح الذي طالما أثبتته السياسة الموحدة والمخاطر المقترنة بأي محاولة تقوم بها الآيكان لمراجعة السياسة الموحدة. وعقب مناقشات في اجتماع الآيكان الذي انعقد في أكتوبر 2015 والتعليقات الواردة من عامة الجمهور، أصدرت المؤسسة تقريرها النهائي في يناير 2016، موصيةً فيه المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) التابعة للآيكان بإطلاق مسار لتطوير السياسة بهدف مراجعة جميع آليات حماية الحقوق في مرحلتين: مرحلة أولى تركز على الآليات المطورة لأغراض برنامج أسماء الحقول العامة الجديد، وتركز المرحلة الثانية على السياسة الموحدة[31]. ويواصل المركز متابعة مقاصد أصحاب المصلحة من شركاء فيما يخص السياسة الموحدة، وآليات حماية الحقوق في العلامات التجارية عامة.

جيم. أسماء الحقول المدوَّلة

19. وفقاً لما ورد في الفقرة 8، من أهم المستجدات الأخرى المتعلقة بالسياسات في نظام أسماء الحقول هو بدء العمل بأسماء حقول مدوَّلة (بخط غير لاتيني) في الحقول العليا.[32] وكان كثير منها ضمن أول الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة التي تعلن الآيكان منحها في جذر نظام أسماء الحقول.

دال. أدوات التعريف الأخرى

20. فضلاً عن المستجدات المذكورة آنفاً وفي سياق تلك المستجدات، تشهد الآيكان تطورات إضافية تتعلق بحماية أدوات تعريف العلامات غير التجارية.

---

[28] مسألة اعتماد مقدمي الخدمة تثير المخاوف بشأن استقرار آليات حماية الحقوق؛ وأعربت الويبو عن قلقها إزاء الأمر ذاته منذ أوائل عام 2007 في سياق السياسة الموحدة (انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann040707.pdf).

[29] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
https://community.icann.org/display/gnsoudrpdt/Webinar+on+the+Current+State+of+the+UDRP. ويمكن عموماً الاطلاع أيضاً على الفقرة 31 من الوثيقة WO/GA/39/10.

[30] انظر http://gnso.icann.org/en/issues/new-gtlds/rpm-prelim-issue-09oct15-en.pdf

[31] انظر http://gnso.icann.org/mailing-lists/archives/council/pdf4KFmJ1NC7e.pdf

[32] انظر أيضاً الخطة النهائية لتنفيذ الإجراء العاجل لتحديد أسماء الحقول المدوَّلة المدرجة في الحقول العليا المكوَّنة من رموز بلدان التي نُشرت في نوفمبر 2009 (انظر http://www.icann.org/en/topics/idn/fast-track/idn-cctld-implementation-plan-16nov09-en.pdf). أتاح ذلك منذئذ استحداث أسماء حقول مدوَّلة مدرجة في الحقول العليا المكوَّنة من رموز بلدان في سياق الرموز الثنائية الحروف الواردة في المعيار ISO 3166-1. (انظر https://www.iso.org/obp/ui/search/english_country_names_and_code_elements/).

"1" المنظمات الحكومية الدولية

21. تجدر الإشارة إلى أنّ مشروع الويبو الأوّل بشأن أسماء الحقول على الإنترنت تناول العلاقة بين أسماء الحقول والعلامات التجارية. أمّا مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت فتناول العلاقة بين أسماء الحقول وخمسة أنواع أخرى من أدوات التعريف التي لم تُتناول من قبل، بما فيها أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها.

22. وأوصت الجمعية العامة للويبو لعام 2002 بتعديل السياسة الموحدة بغية حماية أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها.[33] وأحالت أمانة الويبو هذه التوصيات إلى الآيكان في فبراير 2003.[34]

23. وعقب مداولات الآيكان،[35] اقتصر "دليل مقدم طلب تسجيل الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة" في تناوله لمسألة حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها على توفير إمكانية الانتصاف من خلال إجراءات الاعتراض قبل المنح المتعلقة بالدرجة الأولى (أي المطبقة على الحقول العليا)، أي الإجراءات الواردة مناقشتها في الفقرتين 11 و12 أعلاه. إلا أنه بعد جهود متواصلة من المنظمات الحكومية الدولية، أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة للآيكان على مجلس الآيكان بأن تُمنح الحماية لأدوات تعريف المنظمات الحكومية الدولية ضد التسجيلات غير الملائمة للغير في نظام أسماء الحقول قبل منح أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة.[36] وأشارت اللجنة الاستشارية الحكومية على مجلس الآيكان أيضاً بأنه، استناداً إلى المعايير القائمة لتسجيلات ".int" من الدرجة الثانية، يمكن التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية لإعداد قائمة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي ينبغي حمايتها. ويمكن أن تكون هذه الحماية من الدرجة الثانية خلال الدورة الحالية من منح الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة، ومن الدرجتين الثانية والأولى في أية مراحل مقبلة لمنح الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة. وأشارت اللجنة الاستشارية الحكومية على المجلس كذلك بأنه، في انتظار العمل على التنفيذ الإضافي، ينبغي منح حماية مؤقتة لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها من خلال تعليق تسجيلات الغير قبل منح أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة.

24. ورد مجلس الآيكان على اللجنة الاستشارية الحكومية قائلاً إنه كان قد اعتمد قراراً يضع الأساس لهذه الحماية المؤقتة من الدرجة الثانية استناداً إلى معايير ".int" القائمة، وذلك عبر قائمة احتياطية أعدتها الآيكان لأدوات تعريف المنظمات الحكومية الدولية، لكي يمنع على الغير تسجيلها من خلال اتفاق سجل الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. ودعت الآيكان المنظمات الحكومية الدولية المؤهلة إلى تعريف الآيكان بنفسها، وطلبت أيضاً أن تقدم اللجنة الاستشارية الحكومية (مع المنظمات الحكومية الدولية) باقة منظمات حكومية دولية مجمعة تشمل المعايير وقائمة أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي أوصت اللجنة الاستشارية الحكومية بحمايتها.[37] ورداً على ذلك، وضع ائتلاف من المنظمات الحكومية الدولية معايير تستند إلى ".int" لحماية المنظمات الحكومية الدولية وقائمة مصاحبة للمنظمات الحكومية الدولية، قدمها ائتلاف المنظمات الحكومية الدولية إلى مجلس الآيكان في فبراير 2013. وقد أعقب هذا تبليغ من اللجنة الاستشارية الحكومية إلى

[33] انظر http://www.wipo.int/edocs/mdocs/govbody/en/wo_ga_28/wo_ga_28_3.pdf؛ وانظر أيضاً الفقرات 6 إلى 11 من الوثيقة SCT/9/8؛ والفقرة 149 من الوثيقة SCT/9/9.

[34] انظر http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipo.doc.

[35] للحصول على المعلومات الأساسية، اطلع على الوثيقة WO/GA/41/17 Rev.2، وبالتحديد الفقرتين 40 و41.

[36] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132070/FINAL_Toronto_Communique_20121017.pdf?version=1&modificationDate=1354149148000&api=v2.

[37] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132070/Board%20Response%20to%20GAC%20Toronto%20Communique.pdf?version=1&modificationDate=1361909146000&api=v2.

مجلس الآيكان بمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية المفضلة بشأن معايير الأهلية لحماية المنظمات الحكومية الدولية[38]، إلى جانب قائمة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي يمكن حمايتها.[39]

25. وفي 1 أبريل 2013، بعث المجلس إلى اللجنة الاستشارية الحكومية بخطاب أبدى فيه شواغل بشأن كيفية التوفيق بين حماية مختصرات المنظمات الحكومية الدولية ومحاولات الغير المحتملة مشروعيتها لتسجيل أسماء حقول تتطابق ومختصر لمنظمة حكومية دولية يتمتع بالحماية، والتمس مزيداً من التفاصيل عن الوسائل التي يمكن التعامل بها عملياً مع حالات الاستخدام المتزامن المحتملة مشروعيته.[40] وشددت اللجنة الاستشارية الحكومية، في ردها، على الرسالة العامة العالمية المهمة للمنظمات الحكومية الدولية، الملتزمة بالعمل الفعال لإيجاد سبل المضي قدماً، وأشارت مجدداً على مجلس الآيكان بأنه يجب تطبيق حماية أولية وقائية لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها الواردة في القائمة قبل أن يمكن إطلاق أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة.[41]

26. وفي يوليو 2013، عقب المناقشات الإضافية التي أجريت مع الآيكان والجهود المضنية التي بذلتها المنظمات الحكومية الدولية، أصدرت اللجنة الاستشارية نصيحة لمجلس الآيكان تؤكد من جديد الحاجة إلى حماية وقائية خاصة لأسماء المنظمات الحكومية ومختصراتها في نظام أسماء الحقول.[42] وعقب إصدار هذه النصيحة أصدر مجلس الآيكان قراراً يمدد به الحماية المؤقتة للمنظمات الحكومية الدولية إلى حين عقد الاجتماع الأول للجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة التابعة لمجلس الآيكان بعد عقد اجتماع الآيكان في نوفمبر 2013.[43]

27. وفي أكتوبر 2013، قدمت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة اقتراحاً لحماية مختصرات المنظمات الحكومية الدولية في الدرجة الثانية، وكان ذلك الاقتراح بعيداً عن تزويد مختصرات المنظمات الحكومية الدولية بالحماية الوقائية الدائمة المتوخاة في البلاغات السابقة للجنة الاستشارية الحكومية.[44] وردّ تحالف المنظمات الحكومية الدولية على لجنة برنامج الحقول العليا مُبدياً خيبته من الاقتراح نظراً إلى طابعه العلاجي المحض وافتقاره لما يحول دون وقوع الضرر في المقام الأول، كما أعرب عن شواغله للجنة الاستشارية الحكومية.

28. واجتمعت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة واللجنة الاستشارية الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية للحديث بشأن الاجتماع الذي عقدته الآيكان في بوينس آيرس في نوفمبر 2013. وأفادت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة بأنه على الرغم من إمكانية تحسين بعض النقاط التقنية المحدّدة للاقتراح الذي قدمته في أكتوبر 2013، فإن من المستبعد توفير حماية وقائية كاملة لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية. ونصحت اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس الآيكان بضرورة الإبقاء على الحماية المؤقتة حتى يُستكمل الحوار الجاري بينها وبين لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة والمنظمات الحكومية الدولية لضمان توفير الحماية اللازمة، ولكن دون أن تعيد اللجنة

---

[38] تشمل هذه المعايير المنظمات الحكومية الدولية القائمة على المعاهدات ذات الشخصية القانونية الدولية، أو العاملة كمراقبين تابعين للأمم المتحدة، أو العاملة كصناديق أو برامج تابعة للأمم المتحدة.

[39] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.icann.org/en/news/correspondence/dryden-to-crocker-chalaby-22mar13-en.

[40] طلب المجلس أيضاً توضيح المقصود بالوسيلة الممكنة لإجراء مراجعة دورية للقائمة بمزيد من التحديد، وتوضيح أية لغات إضافية يُطلب توفير حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها بها. انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.icann.org/en/news/correspondence/crocker-to-dryden-01apr13-en.

[41] انظر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/gac-to-board-18apr13-en.pdf.

[42] أفادت اللجنة الاستشارية الحكومية أيضاً بأنها تفترض صراحة أن مجلس الآيكان مستعد لتنفيذ نصيحتها بالكامل والتركيز على التنفيذ العملي والفعال للحماية الوقائية من الدرجة الثانية في الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة، وأن تظل الحماية المؤقتة لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها سارية حتى يستكمل الحوار بين اللجنة والآيكان والمنظمات الحكومية الدولية. انظر الموقع الإلكتروني التالي:
http://durban47.icann.org/meetings/durban2013/presentation-gac-communique-18jul13-en.pdf.

[43] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.icann.org/en/groups/board/documents/resolutions-new-gtld-17jul13-en.htm.

[44] كانت اللجنة الاستشارية الحكومية ولجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة قد ألغيتا مشاركتها في اجتماع اقترحت المنظمات الحكومية الدولية عقده في 30 سبتمبر.

الاستشارية الحكومية إبداء موقفها السابق حيال ضرورة توفير حماية وقائية.[45] وفي يناير 2014، قررت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة تمديد الحماية المؤقتة لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية إلى أن تبتّ في ذلك بشكل نهائي.[46]

29. وإلى جانب تلك الجهود، شرعت المنظمة الداعمة في مسار لتطوير السياسة بخصوص حماية المنظمات الحكومية الدولية، وقد شارك المركز مع ممثلي بعض المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في تلك العملية. وإضافة إلى اعتراضات المنظمات الحكومية الدولية، فإن هذه العملية التي شرعت فيها المنظمة الداعمة للأسماء العامة رفضت، في نوفمبر 2013، منح حماية وقائية لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية في الدرجة الثانية. وبدلاً من ذلك، أوصت بوضع آليات توفر حماية وقائية لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية، وإزالة الحماية المؤقتة السارية على مختصرات المنظمات الحكومية الدولية. واعتمد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة هاتين التوصيتين بالإجماع في نوفمبر 2013. ورداً على ذلك التطور، كتبت المنظمات الحكومية الدولية إلى اللجنة الاستشارية الحكومية لتعرب عن قلقها، مشيرة إلى أن الآليات المتوخاة حالياً ستضيّع فرصة مهمة للحدّ من ظاهرة التعدي على مختصرات المنظمات الحكومية الدولية في نظام أسماء الحقول.[47]

30. وفي فبراير 2014، اجتمعت المنظمات الحكومية الدولية مع ممثل لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة التابعة للآيكان من أجل مناقشة الاقتراح الذي قدمته اللجنة في أكتوبر 2013. وبعد ذلك، قدمت اللجنة في مارس 2014 مشروع اقتراح بشأن الحماية العلاجية للحقوق المتصلة بمختصرات المنظمات الحكومية الدولية. وأُجري مزيد من المناقشات بين المنظمات الحكومية الدولية والبرنامج في اجتماع الآيكان الذي عُقد في مارس 2014 حيث أشارت أيضاً اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الآيكان أنها في انتظار رد المجلس فيما يخص تنفيذ مشورة اللجنة السابقة.

31. وفي أبريل 2014، قرر مجلس الآيكان اعتماد توصيات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة التي لا تتعارض مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية (عدم تسجيل الأسماء الكاملة للمنظمات الحكومية الدولية في المستويين الأول والثاني بلغتين) مع طلب مزيد من الوقت للنظر في التوصيات التي اختلفت حينئذ عن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية (مهلة "إعلانات المطالبات"[48] وآلية علاجية محتملة لحماية الحقوق). ورغم مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ومواقف المنظمات الحكومية الدولية، صوت مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، في يونيو 2014، على الشروع في عملية ثانية لوضع السياسات بشأن جدوى منح المنظمات الحكومية الدولية إمكانية الانتفاع بآليات علاجية لحماية الحقوق (مثل السياسة الموحدة أو الإجراء الموحد للوقف السريع) وسبل القيام بذلك. وفي أكتوبر 2014، أكدت اللجنة الاستشارية الحكومية مشورتها السابقة التي تدعو إلى السعي إلى التوصل لحل لحماية أدوات تعريف المنظمات الحكومية الدولية في الدرجة الثانية، بحيث لا تتطلب هذه الحماية تعديل السياسة الموحدة الحالية.[49] وفي يناير 2015، طلبت مجدداً لجنةُ برنامج الحقول العليا معلوماتٍ من اللجنة الاستشارية الحكومية بخصوص فهم اللجنة الاستشارية الحكومية "لطبيعة ونطاق حقوق المنظمات الحكومية الدولية فيما يخص الحماية العلاجية لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها"[50].

---

[45] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.icann.org/en/news/correspondence/gac-to-board-20nov13-en.pdf.

[46] انظر الموقع الإلكتروني التالي: http://www.icann.org/en/groups/board/documents/resolutions-new-gtld-09jan14-en.htm#2.d.i.

[47] على سبيل المثال، ذُكر في رسالة المنظمات الحكومية الدولية الاستغلال غير المشروع لحملات تمويل اليونيسف في أعقاب حالات الطوارئ الإنسانية.

[48] انظر الحاشية السفلية رقم 23.

[49] انظر الموقع الإلكتروني التالي:
https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132037/Los%20Angeles_GAC%20Communique_Final.pdf?version=1&modificationDate=1413479079000&api=v2.

[50] انظر الموقع الإلكتروني التالي: https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/chalaby-to-schneider-22jan15-en.pdf.

32. وفي يونيو 2015، التقى ممثلو المنظمات الحكومية الدولية واللجنة الحكومية الاستشارية ومجلس الآيكان في اجتماع الآيكان في بوينس آيرس. وأحاط مجلس الآيكان علماً بالتقدم المحرز في إقامة خدمات بديلة لتسوية المنازعات وآليات إنهاء سريعة لحماية أدوات تعريف المنظمات الحكومية الدولية ودعا "مجموعة صغيرة" إلى التواصل في الفترات الفاصلة بين الدورات بغية وضع اقتراح ملموس عن هذه الآليات.[51] وبغض النظر عن استمرار المناقشات، لا تزال هناك عدة أسئلة بشأن خصائص هذه الآليات؛ وإن أُكد مجدداً أن أية آلية خاصة لمنظمة حكومية دولية لا ينبغي أن تعدل السياسة الموحدة القائمة. ويواصل المركز بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى المعينة رصد تطورات ملف الآيكان القديم هذا عن كثب.

"2" المصطلحات الجغرافية

33. أعربت اللجنة الاستشارية الحكومية عن قلقها بوجه خاص حيال حماية المصطلحات الجغرافية في الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة[52]. وفيما يخص أسماء الحقول العليا، ينص دليل مقدم طلب التسجيل الذي وضعته الآيكان على أن "الطلبات المتعلقة بالأنساق المتسلسلة التي تخص أسماء البلدان أو الأراضي لن تحظى بالموافقة لأنها غير متاحة ضمن برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة في دورة المنح الحالية"[53]. وأما التسجيلات على المستوى الثاني، فيشمل اتفاق التسجيل الأساسي للآيكان جدولا بالأسماء المحجوزة على المستوى الثاني في سجلات الحقول العليا المكونة من أسماء عامة، وفي هذا الجدول حكم يخص بعض أسماء البلدان والأراضي[54]. وينبغي أن تكون الأنساق المتسلسلة، التي تُقدم طلبات بشأنها والتي تعتبرها الآيكان أسماء جغرافية معيّنة أخرى، مثل أسماء العواصم، مصحوبة بالوثائق الداعمة أو النافية للاعتراض من الحكومات أو السلطات العامة المعنية[55].

[51] انظر https://gacweb.icann.org/display/gacweb/Governmental+Advisory+Committee?preview=/27132037/39256324/BA%20MinutesFINAL.pdf.

[52] في 2007 أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية مبادئها بشأن الجديد من أسماء الحقول العليا المكونة من أسماء عامة. وجاء في تلك المبادئ ما يحث الآيكان على تجنّب منح حقول الأسماء العامة إذا ما تعلقت بأسماء بلدان أو أقاليم أو أمكنة أو لغات محلية أو توصيف شعب، ما لم يكن بالاتفاق مع الحكومات أو السلطات المعنية. وجاء أيضا في تلك المبادئ أن مكاتب التسجيل الجديدة ينبغي أن تعتمد إجراءات لمنع/إبطال الأسماء ذات المغزى الوطني أو جغرافي على المستوى الثاني وبناء على طلب الحكومات. انظر http://gac.icann.org/web/home/gTLD_principles.pdf.

[53] انظر http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/evaluation-procedures-04jun12-en.pdf؛ من القسم 1.4.1.2.2 "معالجة أسماء البلدان أو الأراضي".

[54] انظر http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/base-agreement-specs-04jun12-en.pdf في القسم 5. وترد معلومات عن إجراء التصريح التالي: Authorization Process for Release of Two-Character ASCII Labels في الموقع التالي: https://www.icann.org/resources/pages/two-character-comments-consideration-2015-10-06-en.

[55] انظر http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/evaluation-procedures-04jun12-en.pdf؛ من القسم 2.4.1.2.2 "الأسماء الجغرافية التي تستلزم دعم الحكومة".

34. وأعرب أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، عن المزيد من التحفظات إزاء عدد من الطلبات الخاصة بالحقول العليا المكوَّنة من أسماء عامة وذلك بسبب تشابهها مع مصطلحات جغرافية أو مصطلحات "حساسة" أخرى، ونصحت مجلس الآيكان بعدم تجاوز مرحلة التقييم الأولي والتمست مزيداً من التوضيحات الشاملة عن نطاق المرونة المتاحة أمام مقدمي الطلبات لتعديل الطلبات بما يستجيب للشواغل المحدّدة التي أبدتها اللجنة الاستشارية الحكومية.[56]

35. وستواصل الأمانة رصد التطورات وتقديم المدخلات حيثما كان ذلك ممكناً.

36. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بمحتويات هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]

[56] انظر https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/gac-to-board-27mar14-en.pdf، النقطة 4 "الأنساق المتسلسلة المحددة". قبل المجلس نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن تناول بعض الطلبات، إلا أنه طلب المزيد من المعلومات من اللجنة الاستشارية الحكومية، إضافة إلى تعليقات من الجمهور، وخاصة بشأن مجموعة من الضمانات الإضافية التي تلتمسها اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يخص عدة فئات لطلبات الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة مثل تلك المطابقة للمصطلحات المتصلة بالصناعات المنظمة أو المصطلحات المعجمية.
انظر: https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132037/Beijing%20Communique%20april2013_Final.pdf.
وأعد فريق فرعي للجنة الاستشارية الحكومية معني بالأسماء الجغرافية (الفريق الفرعي للفريق العامل التابع للجنة الاستشارية الحكومية المعني بالدفعات الجديدة لأسماء الحقول المكوَّنة من أسماء عامة) مشروع وثيقة بشأن الدفعات الجديدة لأسماء الحقول المكوَّنة من أسماء عامة تحدد عدداً من جوانب السياسة العامة المرتبطة بالأسماء الجغرافية، والتي تجري الآيكان حالياً المزيد من المناقشات بشأنها. انظر
https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132037/Geo%20names%20in%20new%20gTLDs%20Updated%20V3%20%2029%20august%202014%5B4%5D.pdf?version=1&modificationDate=1411549935000&api=v2.0
وتستمر المناقشات بشأن هذا الموضوع في إطار اللجنة الاستشارية الحكومية والآيكان بوجه عام.